سياسات الأمن الغذائي في بلدان نامية مختارة

أسوان عبدالقادر زيدان
مدرس/كلية الزراعة

آمنة عبدالإله حمدون
مدرس مساعد/كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

لقد أصبح لمناخ سياسات الأمن الغذائي المتغير انعكاسات على حجم واستقرار أسواق الأغذية العالمية والمستويات المحتملة للأسعار السائدة، نظرا" لان البلدان المتقدمة تقدم عادة إعانات لقطاعاتها الزراعية في حين تفرض البلدان النامية ضرائب عليها في اغلب الأحيان، لذا فان تأثير إصلاحات السياسات في الأسواق العالمية تكاد تكون غير فعالة. وقد أدت السياسات المرتبطة بإضفاء الاستقرار على الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان النامية الى حدوث ارتفاع شديد في أسعار الأغذية بسبب تصحيح معدلات اسعار الصرف وخفض الإعانات المقدمة للأغذية واتضح من التحليل ارتفاع الأهمية النسبية لكل من المعونات الخارجية واحتياطيات الخزين والضرائب الحكومية اذ كانت ذات تأثير معنوي ايجابي في قيمة الموازين السلعية للحبوب. لذلك لابد من إعادة النظر في السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي ولابد من ترشيد المالية العامة وتحسين السياسات المالية وتحويل الإعفاءات الضريبية إلى ضريبة ثابتة ملائمة لنمط الاستثمارات الأجنبية مع المكاسب الاقتصادية التي تحققها.

المقدمة

تتسم بيئة السياسات التي تدعم برامج المساعدات الغذائية بأهمية جوهرية للأمن الغذائي فسياسة دعم الأسعار و سياسة التخفيف من حدة الديون وتقديم المعونات الغذائية وسياسة معدلات أسعار الصرف والسياسات التجارية تؤثر برمتها في أسعار الأغذية ومن ثم في استهلاكها، فحيثما تسود الضوابط السعرية فان الحكومات تميل احيانا" إلى توجيه الأسعار لصالح المحاصيل النقدية التصديرية و بذلك يقل إنتاج المحاصيل الغذائية عن مستواه في حالة عدم حدوث تدخل حكومي وسوف يؤدي انخفاض الإمدادات إلى ارتفاع أسعار الأغذية مالم تتحكم الدولة في ذلك الجزء من السوق، لذا تكمن مشكلة البحث في محورين:

الأول: ضرورة زيادة الإمدادات الغذائية الإجمالية بدرجة بالغة السرعة في البلدان التي تعاني اليوم من الانخفاض الشديد في إمدادات الغذاء.

الثاني: كون واضعو سياسات الأمن الغذائي يحذرون من مخاطر الاعتماد على الاستيرادات في التجارة الدولية بوصفها جزء من ستراتيجية طويلة الأمد للأمن الغذائي.

وجاءت أهمية البحث من ضرورة مناقشة السياسات المثلى للأمن الغذائي والتي من شانها توفير الغذاء الصحي الآمن بشكل اقتصادي دون إهدار الأهداف وذلك سعيا لاستقراء الواقع واستشراف أفضل للمستقبل برؤية اقتصادية. ويهدف البحث الى التعرف على الصورة الحقيقية للسياسات المتبعة لتحقيق الغذاء الآمن في البلدان النامية لاسيما أن أعباء الديون و خدمتها تعمل على تشوهات في السياستين المالية والنقدية والتي تعد الأهم بالنسبة لسياسات الأمن الغذائي ومنها (السياسات التجارية والضرائبية وسياسات دعم أسعار الغذاء) ولتحقيق هدف البحث وضعت الفرضية التالية والتي تنص على أن وضع سياسات مثلى للأمن الغذائي لها آثاراً ايجابية في تحقيق أهداف تلك السياسات الموجهة للأمن الغذائي. واعتمد البحث في منهجيته على الجانب الوصفي بالإضافة الى التحليل الكمي، وتضمن ثلاثة مباحث شمل المبحث الأول الإطار المنهجي لسياسات الأمن الغذائي أما الثاني فجاء تحت عنوان أزمة الغذاء جزء من أزمة بنيوية متعددة الأبعاد وأخيراً المبحث الثالث بعنوان توصيف الانموذج المستخدم في القياس الاقتصادي ولعل من أهم الدراسات التي تناولت **الموضوع هي دراسة (TIMER AND OTHER)**[1]، إذ أوضحت أن فهم أسباب الجوع وارتباطاته مع نظام الإمدادات الغذائية يعد الأساس في وضع برامج و سياسات توازن بين أهداف الحكومة المختلفة وأهداف قطاعات الغذاء من قبل صانعي السياسات في البلدان وكيفية تحقيقها، وعليهم تفهم بيئة وسلوك منتجي ومستهلكي الغذاء لكي يتمكنوا من وضع سياسات فعالة تخفف من حدة الفقر والجوع وتحقق مستويات مرضية من الأمن الغذائي. وفي دراسة أجرتها منظمة الزراعة والأغذية[2] أكدت تأثر الفقراء تأثيراً كبيراً بسياسات فرض الضرائب فالتغيرات التي تجري عليها تزيد من العائدات الحكومية من خلال فرض ضرائب غير مباشرة بدلا"من المباشرة تؤثر بصفة عامة بصورة غير تناسبية فالضرائب المباشرة تميل الى أن تكون تصاعدية، في حين ان الضرائب غير المباشرة تعد انحدارية إذا فرضت على السلع و

الخدمات التي يشتريها الفقراء. كما أعدت منظمة الزراعة والأغذية[3] دراسة حول نشأة المعونة الغذائية التي تعد من الفوائض الزراعية في البلدان المتبرعة، والهدف الإنساني لها، هما المسؤولان لحد كبير لاستخدامها مصدراً إضافياً الى التحويل وفي الوقت نفسه فان هذه العوامل غطت على دورها كونها مصدر حقيقي للتحويل لان توريد المعونة الغذائية واستخدامها لم يخضع عادة لمعايير التكاليف/ الفائدة التي تخضع لها عادة التحويلات، الأمر الذي اضر بكفاءتها بِعَدها مصدر للتحويل إذ تلعب المعونة الغذائية دوراً حيوياً ومصدراً تكميلياً للموارد المحلية المستخدمة في المساعدات الغذائية لكونها أداة لتمويل هذه المساعدات لتحسين حالات الأمن الغذائي. وأجرى كل من[4] بحثاً تناول فيه كيفية الاستفادة من المساعدات الغذائية بالصورة الاقتصادية وإلا ستكون نتائجها سلبية للأمن الغذائي والتنمية مثل عدم الاستقرار المالي وكساد الإنتاج المحلي مما يضر بالأسباب المعيشية للمنتجين والتجار المحليين عندما تصل في الوقت غير المناسب وعندما لا يكون توجيهها مناسباً. وذلك لكون المعونات أداة للمساعدات الغذائية. وأوضحت دراسة الحليم[5] بان أداء القطاع الزراعي لا يتأثر بالسياسات الموضوعة له على وجه التحديد مثلاً تدابير دعم الأسعار والضرائب والإعانات) فحسب بل أيضاً بالسياسات التي تؤثر في البيئة الاقتصادية الكلية بعامة (ميل العجز في موازنات القطاع العام والتضخم) وأوصت الدراسة بوضع سياسات اقتصادية سليمة لتحقيق الأمن الغذائي. وبينت إن سياسات التكيف البنيوي أثرت في الأمن الغذائي من حيث كونها قد ركزت على الكفاءة الاقتصادية والحصافة المالية الأمر الذي ينطوي عليه تفضيل التدخلات الموجهة غير المسببة لاختلالات الأسعار. وأكدت دراسة الصيام[6] إن سياسة تحسين الأمن الغذائي تكون من خلال زيادة الدخول واستقرار الأسعار وزيادة قدرة الأسر للإقراض والمدخرات والتامين، كما وبين الروابط بين السياسات الكلية والأمن الغذائي موضحاً أساليب تحليل سياسات الغذاء وآثارها في سياسات تمكين ودعم أسعار المستهلك وأوصت الدراسة بضرورة تحميل دعم الأغذية لدافع الضرائب العامة و استخدام العائدات المالية في دعم أسعار البيع للمستهلكين بدلاً من تخفيض الأسعار الزراعية بصورة مصطنعة. وأخيراً أوضحت دراسة الفاو[7] أكدت فيها إن سياسات حوكمة الأمن الغذائي لابد ان تسعى لمعالجة الفقر والجوع في أن واحد ولابد من تحقيق سياسات مستقرة وبنية أساسية فعالة في

الأسواق وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي وأوصت الدراسة انه بدون هذه السياسات سيستمر الفقر والجوع لاسيما أن السوق سيواجه فشلا"في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان العربية.

المبحث الأول: سياسات الأمن الغذائي (اطارمنهجي ومقاربات كمية)

إن تحقيق تحسينات مستدامة في مجال الأمن الغذائي يعتمد في المقام الأول على ما يحدث في الاقتصاد الوطني ضمن إطار البيئة الاقتصادية الدولية فما تفعله حكومات البلدان أو لا تفعله وكيفية قيامها بذلك أمور لها دورها المؤثر. لكن يتعين تعبئة المجتمع المدني ككل (المزارعين وغيرهم من منتجي الأغذية، والأطراف التي تقوم بدور مهم في سلسلة الغذاء وإرتباطاتهم المهنية، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المحلية وهيئات البحوث والشركات التجارية والصناعية) والعمل على إيجاد الشروط لتزويد الأطراف جميعا"بما يلزم من حوافز وفرص ومعلومات لتحقيق هذه التحسينات في المستقبل[8]. ولابد من التأكيد بأن البلدان التي نجحت في جعل السياسات الاقتصادية الكلية تحقق نمواً فعالاً هي التي أنجزت تحسينات في مجال الأمن الغذائي. والسياسات المالية والنقدية والتجارية من أقوى الإجراءات التي تستطيع أن تتخذها الحكومات للتأثير في النظم الاقتصادية فالاقتصادات لا تستطيع أن تعمل بمستوى من الكفاءة يتيح توفير الأمن الغذائي عندما يزداد التضخم وتجري المغالاة في تقدير معدلات أسعار الصرف ويتفاقم عجز الموازنات الحكومية، وتتراكم الديون والمتأخرات الخارجية وتسهم السياسات الاقتصادية الكلية غير السليمة بدرجة كبيرة في ظهور الأزمات الاقتصادية وحالات الانخفاض الحاد في معدلات النمو، وفي المقابل، فان البلدان، التي نجحت في جعل السياسات الاقتصادية الكلية تحافظ على مستويات منخفضة و ثابتة من العجز، وتتبع معدلات أسعار الصرف التنافسية، هي التي تمكنت من تجنب الاختلالات الاقتصادية الكلية والأزمات الاقتصادية إذ أن انعدام الأمن الغذائي مشكلة ترتبط بنقص فرص الحصول على الغذاء وهو أمر ينجم سواء من عدم كفاية القوة الشرائية او عدم كفاية الموارد الإنتاجية اللازمة للبقاء. ولابد من التركيز على التخفيف من وطأة الفقر وذلك بتوليد الطلب الفعال الذي يعد المحرك الاقتصادي.

المبحث الثاني: – أزمة الغذاء جزء من أزمة بنيوية متعددة الأبعاد.

تعاني البلدان النامية من أزمة اقتصادية منذ عقود عدة وهي أزمة بنيوية في طبيعتها، إذ ازدادت تعقيداً وتشابكاً منذ السبعينات، مع بروز العديد من الأزمات مثل أزمة النظام النقدي والطاقة والغذاء وأخيراً أزمة البطالة، وتنعكس بخاصة في عجز الموازنات العامة والميل إلى التضخم مع الركود الاقتصادي وأهم السمات البارزة للأزمات هي:

– (أزمة نمو) تمثلت في تباطؤ معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي الذي تحكمه عادة العوامل الطبيعية، وأدى ذلك لزيادة الفجوة الغذائية نتيجة تخلف هياكل الملكية الزراعية من جهة، وتأثير اقتصادات الدول الكبرى في التجارة الدولية للغذاء من جهة أخرى. ويعتمد الاقتصاديون معيار (تدهور مستوى الدخل الحقيقي للفرد) كمقياس لدرجة التخلف الاقتصادي في بلد ما، وان هذا المعيار لم يشهد النمو المطلوب قياساً بالتطور المستمر للأسعار وتكاليف المعيشة من جهة وتدهور القدرة الشرائية نتيجة التخفيض المتواصل في قيمة العملات المحلية. وهو بمثابة تعبيراً كماً وكيفاً عن التدهور في الخدمات الأساسية، وبعامة إحساس مختلط من عدم الارتياح واليأس معاً.

(أزمة تضخم) لقد أصبح التضخم المعتدل او المنخفض سياسة مستهدفة، وينصح بها خبراء المؤسسات المالية الدولية بعدها إحدى الآليات لهيكلة الاقتصاد لصالح المجموعات الاحتكارية، من دون حسبان لآثارها السلبية على المجتمع وبخاصة" في ميزان المدفوعات، لأنه يعمل على إضعاف المقدرة التنافسية لصادرات الدول في السوق العالمية، ومن ثم حدوث اختلال في التجارة الخارجية وتفاقم العجز في الميزان التجاري[9] (أزمة بطالة) ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الأخيرة من (15%–20%) في اغلب البلدان العربية – وبخاصة" غير النفطية– نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وظهور ظاهرة البطالة البنيوية اذ تظهر بشكل من عدم التناسب بين وفرة الأيدي العاملة مقابل ندرة العوامل الاقتصادية الإنتاجية الأخرى.

- (أزمة عجز في ميزان المدفوعات) إن استمرار عجز موازين المدفوعات يعبر عن الخلل البنيوي الكامن في اقتصادات تلك البلدان، هذا الخلل لابد إن يؤدي لتراكم التدهور لمعدلات (نسب) التبادل التجاري مع الخارج نتيجة ميل أسعار المواد الأولية للانخفاض،

والارتفاع المستمر في أسعار الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والمصنعة، ونتيجة لتخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان، وقلة الموارد لتمويل الإنفاق العام، لجأت للاستدانة بغية الإسراع بالتنمية وسد العجز في ميزان المدفوعات.

- (أزمة غذاء) نظراً لخطورة هذه الأزمة، لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية فحسب، بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية ستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي، وقد أدى هذا الظرف إلى ازدياد الاعتماد على استيراد المواد الغذائية من المصادر الأجنبية بنسب متصاعدة، فيما لم يتجاوز معدل نمو الإنتاج الزراعي السنوي في البلدان العربية مثلاً (2,5%) في العقدين الماضيين، في حين بلغ معدل نمو الطلب على المنتجات الزراعية ما نسبته (6%) سنوياً في المتوسط، وقد أدى هذا التفاوت بين معدلي نمو الانتاج والطلب إلى اتساع الفجوة الغذائية.
- (أزمة مديونية) لقد ترتب على الاختلال المزمن في موازين المدفوعات للبلدان النامية تراكم المديونية الخارجية وتفاقم اعبائها بشكل مثير للقلق، وبلغ إجمالي الدين القائم للبلدان العربية المقترضة نحو (149) مليون دولار أمريكي عام 2005[10]. وأدى انفجار أزمة الديون على الصعيد الدولي إلى تدهور شروط التبادل التجاري وارتفاع معدلات البطالة في معظم البلدان مرتفعة المديونية وتدهور هياكلها الإنتاجية والبنيوية.

وبذلك وجد صندوق النقد الدولي مُسّوغا" أساسياً للتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، وسعت هذه البلدان لتطبيق سياساته في مجال الإصلاح الاقتصادي، مما أدى إلى تغيير ملامح الاقتصادات العربية على المستوى الاقتصادي والمؤسسي والتشريعي، وهذا يتطلب مزيداً من الانفتاح الاقتصادي وأعمال آليات السوق، وتحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ولابد من الإشارة إلى إن برامج الإصلاح الاقتصادي قامت على أساس سياسة "الامتصاص والاقتناص" أي امتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياجات الرسمية من العملات الأجنبية كضمان لسداد الديون ورفع الجدارة الائتمانية للبلد، واقتناص فرصة تعثر البلد المدين لإلزامها بإتباع آليات السوق وسياسات التحرير الاقتصادي[11].

وثمة محاور أساسية في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف البنيوي التي لجأت إليها البلدان العربية عند إعادة جدولة ديونها وهذه المحاور هي:

- سياسة تحرير الأسعار: يتضمن التزام البلدان المدينة تحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار، أو التسليم الإجباري للسلع. وكذلك تحرير معدلات أسعار الفائدة حتى يكون معدل سعر الفائدة الحقيقي موجباً وتحرير وتوحيد معدلات أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور مما يؤدي لارتفاع الأسعار والأضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.
- سياسة الخصخصة: وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة، والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على اساس تجاري يهدف للربح وذلك على حساب زيادة نسبة البطالة ورفع اسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام[12].
- سياسة تحرير التجارة الخارجية: من آليات صندوق النقد الدولي مطالبته الدول المدينة بتخفيض معدل سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الكمركية، وإلغاء القيود الكمية على الاستيرادات والعمل على تشجيع التصدير، وعدم إتباع سياسة إحلال الاستيرادات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.
- سياسة تحرير الاستثمار: تعكس نسبة الاستثمارات في القطاع الزراعي الأهمية النسبية لهذا القطاع وطبيعة التوجهات السياسية نحو قطاع الزراعة وتتأثر الاستثمارات بمعدلات الفائدة، إذ تعد معدلات الفائدة وأثرها في الاستثمار من الجوانب المهمة الأخرى لسياسة الاقتصاد الكلي في القطاع الزراعي[13].

المبحث الثالث: – توصيف الإنموذج المستخدم في القياس الاقتصادي

يعتمد البحث في تحليل البيانات طريقة الانحدار المتعدد وفقاً لبرنامج الانحدار المتدرج أو الاسقاطات المتتابعة (stepwise) وذلك للبيانات المتسلسلة زمنيا – ذات المقطع العرضي

(Time series Cross section Regression) في مجموعة من البلدان العربية وهي (الاردن وسوريا ولبنان ومصر والمغرب والإمارات والبحرين وتونس والجزائر وقطر) التي اتبعت برامج التصحيح البنيوي في العام 2006 إذ تـرّدَت قيمة الموازين السلعية للحبوب (والتي تعني الطريقة نحو تحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات الفعلية لكل سلعة)[14] كمتغير معتمد وكل من المتغيرات المستقلة (X_1): التي تعني المعونات الغذائية و(X_2): التي تمثل.احتياطي الخزين و(X_3): الضرائب الحكومية و(X_4): دعم أسعار المستهلك و(X_5): الديون الخارجية و(X_6): برامج الإصلاح البنيوي (كمتغير وهمي) ومقارنته بالمجموعة التي لم تتبع هذه البرامج للعام 1990. وفقً لاستكمال بياناتها لهذه الأعوام. إذ يمكن التعبير عن أنموذج الإنحدار طبقاً للفروض العامة لطريقة (OLS) لهذا النمط من البيانات على وفق المعادلة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_1 + \sum_{k=2}^{k} \beta_k x_{kit} + e_{it}$$

إذ إن ($i = 1, 2\ldots,n$) تشير لبيانات الوحدات المقطعية، ($t = 1,2 \ldots ,t$) تشير لبيانات الوحدات الزمنية، ($k = 1,2\ldots..,K$) تشير إلى ترتيب المتغير المستقل.

في حين تشير (Kit, Yit) إلى المتغيرات المعتمدة والمستقلة على الترتيب للوحدة i في المدة t وتشير β_1: الحد المطلق.

B_K تشير إلى ميل الدالة في حين تشير e_{it} إلى الخطأ العشوائي[15].

Y: قيمة الموازين السلعية للحبوب.

X_1: المعونات الغذائية.

X_2: احتياطي الخزين.

X_3: الضرائب الحكومية.

X_4: دعم أسعار المستهلك

X_5: الديون الخارجية

X_6: برامج الإصلاح البنيوي

(مصدر البيانات من خلال شبكة الانترنيت)[16]

اتضح من خلال التحليل إن الدالة نصف اللوغارتمية هي الأكثر توافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية وكانت نتائج التحليل كالآتي:

$$\text{Log } Y_1 = 1.13 + 0.01\ X_1 + 0.11X_2 + 0.10\ X_3$$
$$t \quad (4.20) \quad (11.13) \quad (4.08) \quad (1.88)$$
$$R^2 = 51.0\%$$
$$F = 8.5 \qquad D.W = 1.88$$

$$\text{Log } Y_2 = 2.53 + 0.08\ X_1 + 0.05X_2 + 0.37\ X_3$$
$$t \quad (8.51) \quad (1.90) \quad (1.79) \quad (1.84)$$
$$R^2 = 74.4\%$$
$$F = 4.4 \qquad D.W = 1.98$$

اتضح من التحليل أن قيمة الموازين السلعية للحبوب قد تأثر بارتفاع الأهمية النسبية للمعونات الغذائية أي (X_1) وكان بالاتجاه المعنوي الموجب وبمعنوية متواضعة نسبياً في عام 2006 كما تأكدت معنوية هذا المتغير من الناحية الإحصائية في المجموعة الاولى للعام 1990 وبدرجة عالية نسبياً وبالاتجاه الايجابي ايضاً وبمعنى آخر إن قيمة الموازين السلعية تتأثر باتجاهات مرغوبة بارتفاع الاهمية النسبية المذكورة وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية اي ان تغير(x_1) بما نسبته 1% يؤدي الى تغير في قيمة الموازين السلعية للحبوب بما نسبته (0.01). بالنسبة للمجموعة الأولى، وبما نسبته (0.08) بالنسبة للمجموعة الثانية شرط استخدام هذه المعونات للغرض الأساسي منها ليس للاستهلاك الإضافي منها أو بيعها والتصرف بها لإغراض أخرى. كذلك تأكد فاعلية المتغير (X_2) الذي يتمثل باحتياطي الخزين إذ كانت بالاتجاه الايجابي نفسه في كلا المجموعتين إلا إن معنويته تأكدت من الناحية الإحصائية عام 1990 أي انه إذا زاد الاحتياطي من الخزين بما نسبته 1٪ زادت قيمة الموازين السلعية للحبوب بمانسبته (0.11) في المجموعة الأولى وما نسبته (0.05) في المجموعة الثانية. أما (X_3) الذي يتمثل بالضرائب الحكومية فلم تكن مؤثرة بدرجة كبيرة من المعنوية وجاءت بذات الاتجاه الايجابي في كلا العامين. أي أن تغيرX_3 بما نسبته 1%

تؤدي الى تغير في قيمة الموازين السلعية بما نسبته 0.10 و 0.37 في المجموعتين على التوالي.

وتبين من خلال قيمة معامل التحديد أن إجمالي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة مجتمعة لم يتجاوز 51% في قيمة الموازين السلعية للحبوب والباقي تعود لمتغيرات أخرى خارج الأنموذج هذا بالنسبة للمجموعة الأولى، إلا انه ارتفع إلى مستويات عالية في المجموعة الأخرى إذ بلغ إجمالي تأثير المتغيرات المستقلة ما يعادل 74% في قيمة الموازين السلعية للحبوب. كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد لكلا المجموعتين وذلك من خلال قيمة داربن واتسون. وقد وضعت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد بالجداول للاطلاع وكما يلي:

جدول (1) يوضح بلدان عينة المجموعة الاولى المتبعة لبرامج الاصلاح البنيوي للعام (2006).

المؤشر / المتغير	Y قيمة الموازين السلعية للحبوب.	X_1 المعونات الغذائية	X_2 احتياطي المخزون	X_3 برامج الإصلاح البنيوي	X_4 دعم أسعار المستهلك	X_5 الديون الخارجية	X_6 الضرائب الحكومية
B		0.01	0.009	0.10	-0.007	-0.004	0.37
(t)		(2.13)	(3.08)	(1.88)	(-1.60)	(-1.79)	(1.84)
% R^2	97.4						
% $R^{/2}$	90.3						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

جدول(2): يوضح بلدان عينة المجموعة التي لم تتبع برامج الإصلاح البنيوي للعام (1990)

المؤشر	Y	X_1	X_2	X_4	X_5	X_6

المتغير	قيمة الموازين السلعية للحبوب.	المعونات الغذائية	احتياطيي المخزون	دعم أسعار المستهلك	الديون الخارجية	الضرائب الحكومية
B		(0.11)	(0.48)	(-0.57)	(-0.94)	(0.21)
(t)		(5.13)	(2.55)	(-1.70)	(-1.44)	(1.82)
% R^2	67.4					
% R'^2	66.3					

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد

مما يشير إلى التأثير البالغ للبنية الأساسية للمعونات الغذائية واحتياطيات الخزين والضرائب الحكومية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في البلدان العربية، ويتطلب ذلك إعادة الاهتمام برسم السياسات الزراعية تجاهها بحيث يمكن تدنية الآثار السلبية للمتغيرات وإعادة اعتماد سياسات اقراضية مما يقود معدلات التنمية الزراعية لمستويات مقبولة اقتصادياً والاهتمام بمسألة الموازين السلعية للحبوب بحسبانها إحدى أهم مكونات السلة الغذائية في معظم البلدان النامية وارتباطها بالأمن الغذائي لاسيما أن قيمة الفجوة الغذائية سواء للحبوب أو السلع الأخرى آخذة بالتزايد.

الاستنتاجات

1. سيكون للتغيرات الراهنة في المناخ الدولي للسياسات و التجارة نتائج بعيدة المدى على الأمن الغذائي إذ يمكن تحديد مصادر التغير في اقتصاد الأغذية العالمي ببرامج التكيف البنيوي في الكثير من البلدان النامية والتحول لاقتصادات فرضتها السوق والضغوط المالية على السياسات الزراعية.

2. اتضح ان بلدان المجموعة الأولى كانت اقل تأثراً بالصدمات الخارجية مقارنة بمثيلتها لأنها تردَّتها عاملاً دائمياً. وأسرعت بإجراء التكيف الاقتصادي مما ساعد على تحسين مستويات أدائها الاقتصادي لاحقا" في مجال النمو الحقيقي وأهليتها للاستفادة من الإجراءات المتاحة لتخفيض أعباء الدين عن طريق الإعفاء وإعادة جدولة للديون.
3. اتضح من التحليل ارتفاع الأهمية النسبية لمؤشر المعونات الغذائية و احتياطيات الخزين والضرائب الحكومية إذ جاء بتأثير معنوي موجب في كلا المجموعتين.
4. تأكد أن غالبية البلدان العربية التي لجأت لتطبيق برامج التثبيت والإصلاح البنيوي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية عانت من اختلالات الاسعار وتراجع الدخول الفعلية و معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي والسياسي.
5. اتضح أن دعم الأسعار قد يسهم في تحسين وضع الأغذية من خلال زيادة القوة الشرائية أو قد يكون لدعم الأغذية تكاليف أخرى بخلاف التكاليف المالية المباشرة فقد تلجا الحكومات للاحتكارات التسويقية التي تدفع اسعاراً منخفضة للأغذية المنتجة محليا"مما يؤدي لتدني الإنتاج المحلي.

المقترحات

1. توكيد ضرورة تطبيق اصلاحات سياسية سليمة ووضع برنامج اصلاح اقتصادي واقعي ومتواصل ولابد إن يصمم لكل بلد بحيث يتوافق مع احتياجاتها وظروفها المحددة ولابد من إتباع أشكال جديدة للتمويل.
2. ضرورة تأمين كميات كبيرة من الأغذية في البلدان النامية من خلال مزيج من الإنتاج المحلي والاستيرادات والتعاقد الزراعي الخارجي إذ تتمتع الدول بالاستفادة من الأراضي الزراعية والموارد المائية والايدي العاملة المتوافرة في بلد آخر حسب المزية النسبية لكل بلد.
3. العمل على اتخاذ سياسات تكييف بنيوية تعمل على زيادة حصيلة الصادرات وتقليص الاستيرادات والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من المدخرات الوطنية وتوجيهها حسب الاولويات الاستثمارية والذي يخلق فرص للتشغيل وتنويع الدخل والحيلولة

دون تهريب هذه المدخرات ورؤوس الأموال للخارج ولابد من تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي قروضاً واستثماراً لادنى حد ممكن.

4. على صانعي السياسات زراعة المحاصيل الاستراتيجية وان يعملوا على زيادة المساحات المزروعة منها. ولابد من تشجيع التبادل التجاري وتحقيق الثورة الزراعية ودعم التعاون بين البلدان النامية ومعالجة قضية الأمن الغذائي والاعتماد على التنمية المستقلة وتحقيق المساومة الجماعية لاستبدال نظام تقسيم العمل الدولي إلى نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على مبدأ التكافؤ في الفرص فيما بين البلدان النامية والمتقدمة.
5. تستوجب الإستراتيجية للتكيف مع الدين مستقبلاً إعادة النظر في السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي ولابد من ترشيد المالية العامة وتحسين السياسات المالية وتحويل الإعفاءات الضريبية إلى ضريبة ثابتة ملائمة لنمط الاستثمارات الأجنبية مع المكاسب الاقتصادية التي تحققها.
6. يتوجب على صانعي سياسات الأمن الغذائي تحميل دعم الأغذية لدافعي الضرائب العامة واستخدام العائدات المالية في دعم أسعار البيع للمستهلكين بدلا" من تخفيض الأسعار الزراعية بصورة مصطنعة.

Policies of food security in selected developing countries

Aswan Abdul-Kadir — *Lecturer*

Amina abdul-ilah — *Ass. Lecturer /*

Dept of Agric. Econ. College of Agric. & Forestry, Mosul University

Abstract

It has became the climate polices of food security implications of the changing on the size and stability of world food markets and the

likely level of prices prevailing view "because developed countries usually offer subsidies to their agricultural sectors while imposing developing countries taxes in most cases, therefore, the impact of Reform policies on the global markets are almost non- effective. has resulted in policies related to dignifying stability on the overall economy in many developing countries to a severe increase in food prices due to correct the exchange rates and reduce subsidies for food and clear from the analysis of high relative importance of foreign aid and reserves inventories and government taxes that they were the same impact significant positive balances in the value of commodity grains. so must re-examine the policies supported by the International Monetary Fund should be the rationalization of public finances and improve the financial policies and the transfer of tax breaks to a flat tax appropriate to the type of foreign investment with the economic gains achieved by

الهوامش والمصادر

(1) Timmer, C Peter walter F. fakon,scott R,pearson, 1984, food policy analysis.the johns Hopkins university press, London.

(2) منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو)، 1996 نبعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي،حالة الاغذية و الزراعة.

(3) منظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو)، 1996، مؤتمر القمة العالمي للأغذية، المجلد الثالث.

(4) Lofgren,Hans & El-said ,Moataz (2001), food subsidies in Egypt: reform options, distribution and welfare, food policy, 26:65-83

(5) الحليم، إنعام يحيى (2001)، تاثير التغيرات الهيكلية على الأمن الغذائي في دول نامية مختارة، أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

(6) الصيام، جمال (2008)، سلسلة الغذاء و السياسات ذات العلاقة، جامعة الدول العربية.

Gamal_siam@hotmail.com

(7) منظمة الزراعة والأغذية الدولية الفاو، 2009،حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم

www.Fao.org/

(8) منظمة الزراعة والأغذية الدولية، مصدر سابق مؤتمر القمة العالمي، ص 19.

(9) علي، مغوري شلبي، شروط الديون الخارجية.

.www.aljazeera.net/NR/exeres/25201447-A101-418E-90EA-25436E72572B.htm

(10) جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006،224.

(11) علي، مصدر سابق.
www.aljzeera.net/NR/exers/68071844-1582-41C4-A43C-3095F

(12) عبدالدايم،

(13) سليمان، جمال داؤد، (1981)، أهمية معامل رأس المال في تخطيط الاستثمار، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الاول: 155

(14) www.ibisonline.net/Research-Tools/Glossary/Glossary_Disspgay_Page.aspx?Termld=1914-35k.

(15) ابراهيم، ابراهيم اديب، 2004، برامج التكيف الهيكلي وأثرها في التنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد: 77.

(16) www: World Development Indicators Database./